



الرقم: م. ١٠٠/١٦٣/٢٠١٨

التاريخ: ٢٠١٨/٥/٣٠

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمون

السادة بورصة عمان المحترمون ✓

تحية طيبة وبعد،

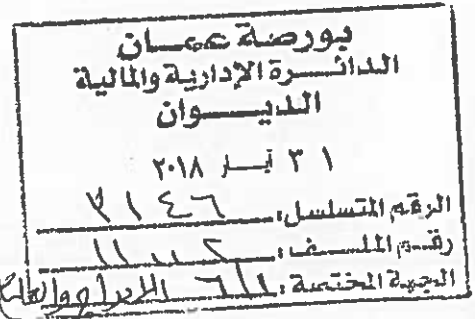
الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة

بالإشارة إلى تعميمكم رقم ١٨/٧٦١/١/١٢ تاريخ ٢٠١٨/٣/٢٠، واستناداً لأحكام المادة (٨) فقرة (ز) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، بخصوص الموضوع أعلاه، وكتابنا رقم م. ٢٠١٨/١٥٨/١٠٠ تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤.

نرفق لكم نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة العادي " الحادي والأربعين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣، بعد أن تم اعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة





بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والأربعون
لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٥/٢٣ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من مندوب عطفة مراقب عام الشركات ومندوب البنك المركزي الأردني ومدققي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) - الأردن والسادة برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"، ومندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:

الحمد لله الذي جمعنا على وعد الخير في شهر الخير وكل عام والجميع بألف خير إن شاء الله. أولاً يجب أن اعتذر عن التأخر الحاصل في عقد اجتماع الهيئة العامة، لكن إن شاء الله كل تأخير في خيرها والأسباب أسباب فنية تتعلق بتدقيق البنك المركزي، البنك الأردني الكويتي قام بتسليم كشوفاته وربما كان ثاني بنك في تقديم هذه الكشوفات إلا أن البنك المركزي رغب في فترة ما أن يعرف تأثير تطبيق المعيار الجديد وهو معيار (٩) على حسابات البنوك، وقد تأخرنا ربما بعض الشيء في تقديم المتطلب وذلك لاهتمامنا الكبير جداً في تأثيرات المعيار رقم (٩) على ما ستسفر عنه ميزانية عام ٢٠١٨، فالأمر فني ولا يتعلق بحسابات البنك أو نتائجه النهائية. مرة أخرى اعتذر، وربما انعقاد الهيئة العامة في شهر رمضان سيكون خيراً على خير. أرحب بالحضور جميعاً وأرحب بأخي السيد محمد ابوزياد ومدققي حسابات البنك الخارجيين وأرحب أيضاً بمندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وممثل البنك المركزي، وأطلب من أخي محمد إعلان قانونية الجلسة واكتمال النصاب.

تحدث السيد محمد ابوزياد : شكراً لدولة الرئيس، أولاً يشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك الأردني الكويتي لهذا العام، حيث حضر (٤٤) مساهماً من أصل (١٣٢٠٧) يحملون أسهماً بالأصالة (٨٣٢٩٧٣٠٧) وبالوكالة (٣٦٩٨٠٠٢) أي ما مجموعه (٨٦٩٩٥٣٠٩) وتشكل ما نسبته ٨٧% من رأسمال البنك البالغ (١٠٠) مليون دينار/سهم، كما حضر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة وكذلك حضر مدققي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش والسادة برايس وترهاوس كوبرز الأردن. وفيما يتعلق بموضوع الدعوات فقد تم إرسالها وفق أحكام القانون وكذلك تم نشر الدعوة للاجتماع في الصحف المحلية، وحيث أن كافة الشروط القانونية متوفرة والنصاب القانوني متوفر فإن الجلسة تعتبر قانونية وأرجو من دولة الرئيس تعيين كاتب للجلسة وأثنين مراقبين لفرز الأصوات إن لزم الأمر.

تولى دولة رئيس مجلس الإدارة رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من الدكتور فتحي ابو عرجه والسيد محمد جميل عزم مراقبين لها ولفرز الأصوات، ثم بدأ ببحث البنود المدرجة على جدول الأعمال وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الأربعون المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥: اقترح أحد المساهمين الاعفاء من تلاوة المحضر والاكتفاء بتلاوة قرارات الاجتماع. وقد وافقت الهيئة العامة على تلاوة قرارات الاجتماع فقط وقام كاتب الجلسة بتلاوتها.
٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة، اقترح أحد المساهمين أن يتم دمج البند الثاني والبند الرابع والبند الخامس من جدول الأعمال ومناقشتهم معاً بعد الاستماع للبند الثالث وهو تقرير مدقق الحسابات.
٣. طلب دولة الرئيس من مدققي حسابات البنك تلاوة تقريرهم، فقام السيد كريم النابلسي بتلاوة الجزء المتضمن أساس الرأي والتوصية بالتقرير نيابة عن شركتي ديلويت اند توش وبراييس وترهاوس كوبرز.



٤. أعلن دولة رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بالمناقشة تسجيل اسماءهم.

- تحدث المساهم السيد محمود سمور مشيراً إلى ما ورد بتقرير مدقق الحسابات فيما يتعلق بالموجودات المالية غير المدرجة في الأسواق النشطة والمرتبطة بالمعيار رقم (٩) وتطبيقاته وتعليمات البنك المركزي، من أن البنك يحتفظ بموجودات غير متداولة بقيمة ٢٠,٩ مليون دينار في ٢٠١٧/١٢/٣١ يجب أن تظهر بالقيمة العادلة تماشياً مع متطلبات المعيار رقم (٩)، وإن عملية تقدير الإدارة للقيمة العادلة أمر هام لتدقيقها وهذه العبارة عبارة مطاطة ولا تشير إلى تطبيق المعيار (٩) فهل جرى وضع معايير له لعملية التدقيق، وفي بند التسهيلات الائتمانية أشار إلى انخفاض الديون غير العاملة وسأل عن كفاية المخصصات وسأل عن انخفاض في رصيد الأرباح المدورة وعن وجود مبلغ مقيد التصرف به (موجودات ضريبية مؤجلة) واستفسر منذ متى هذا المبلغ، كما أن هناك انخفاض في النسب المالية مثل العائد على معدل الموجودات، العائد على معدل حقوق الملكية، ومؤشرات الكفاءة بشكل عام.

- تحدث المساهم السيد عزمي زوربا وأشار إلى أن هناك ثلاثة مواضيع هامة هي البركة مول والاندلسية والمتحدة للاستثمارات المالية ونريد معرفة موقف البنك وتوقعات تأثير هذه المشاكل، كما سأل عن أثر المعيار (٩) على سنة ٢٠١٨ والسنوات القادمة وهل هناك داعي للتحوف من تلك الآثار إن وجدت، وسأل عن سبب تدني حصة البنك من حسابات ودائع التوفير وعدم نموها ولماذا لا يتم تنشيط هذا القطاع، وهناك مخصص تدني أسهم بحاجة لتوضيح.

- تحدث المساهم السيد باسل الخولي : كما نعلم معيار (٩) سيؤثر على بيانات ٢٠١٨ فهل اضطر البنك لعمل تعديل على بيانات ٢٠١٧ بسبب ذلك، وأشار إلى أنه في العام الماضي توقعته أن تنمو أرباح ٢٠١٧ ولكن النتيجة كانت تراجع، ونوه إلى أن هناك مؤثرات سلبية أثرت على قيمة السهم كما انخفضت ربحية السهم. في العام الماضي كان ما يضغط عليها المخصصات فهل انتهت الحاجة لمخصصات لديون الدحلة، المصاريف الإدارية والعمومية زادت، ولم يتم الفصل بين مكافآت وأجور التنفيذيين حسب التعليمات ونتمنى أن يتم ربط المكافآت بالإنجاز، وحولتم هذه السنة مبلغ (٤١) مليون إلى بنود خارج المركز المالي وهناك موجودات آلت ملكيتها للبنك فكيف سيتم اعادتها، وفي العام الماضي اثبتت على موضوع زيادة رأس المال ولكن يبدو أن هناك إصرار على عدم زيادة رأس المال فما الحكمة من ذلك، وكان هناك خبر في الأسابيع الماضية عن استحواذ أو اندماج مع بنك القاهرة عمان فما هو تعليق دولتكم على ذلك، وما هو تعليق دولتكم على مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد.

ثم تولى دولة رئيس الجلسة الإجابة على تساؤلات وملاحظات المساهمين قانلاً :

الأخوة الحضور، الأسئلة في معظمها فنية وإن كان في النهاية لا بد أن نخرج على الوضع العام وتأثيراته على الأداء الكلي للجهاز المصرفي الأردني وأيضاً بالذات على البنك الأردني الكويتي، الحقيقة أن الموضوع الفني الذي التقت عليه أسئلة الأخوة المساهمين هو تأثيرات المعيار رقم (٩) على الجهاز المصرفي الأردني، وأحب أن أطمئنكم أن أهم أركان قوة الاقتصاد الأردني هي قوة الجهاز المصرفي الأردني والفضل يعود إلى أصحاب البنوك ومجالس الإدارات والمصرفيين الأردنيين المتميزين، فالجهاز المصرفي الأردني في الحقيقة هو المرأة وهو الرافعة للاقتصاد الوطني، لكن خلال السنة الماضية والسنة التي قبلها تكالبت علينا مجموعة من الأنظمة والتعليمات ومقترحات القوانين، وكنا نقاش كل تأثير ممكن أن يصيب هذا الجهاز لكل منها على حدى دون أن نأخذ بعين الاعتبار التأثير الكلي الذي يحصل على الجهاز المصرفي الأردني وتأثيره بالمقابل على أداء الاقتصاد الأردني، فهناك بازل ٢ وبازل ٣ ورفع الفوائد ورفع الضريبة وتعليمات الحوكمة وتعليمات تتعلق بالتمويل وتعليمات تتعلق بتطبيق المعيار (٩). في الحقيقة أن تأثير هذه الأنظمة والتعليمات والمتطلبات الجديدة كلفت البنوك الكثير من الجهد ومن النفقات والمصاريف. وبدون أن نجتهد سوف تنعكس هذه الأمور على الخدمات التي يقدمها البنك وكلفتها على

عبدالله

عبدالله



المستهلك وعلى المستثمر. فتوقعاتنا في السنة الماضية كانت لأداء أفضل للبنك على أساس أن أداء الاقتصاد الوطني ربما يكون أفضل، لكن وأنا استعمل بعض التعابير التي استعملتها في السابق يبدو أن الأردن لا يزال يتعرض لمنخفض اقتصادي من مصدر اقليمي وإن كانت حالة عدم الاستقرار مكوناتها محلية بالإضافة إلى اقليمية، يعني أن الأردن في عين العاصفة يسمع الدممة ويحس بالدوامة حوله ومحاط بهذا الحزام العاصف القاصف الناري، ومع كل ذلك حافظنا على استقرارنا النسبي وحافظنا على نسب نمو معتدلة وهذا بحد ذاته يعتبر انجاز، والبنوك والمركزي والجهاز المصرفي الأردني كان لها الفضل في تحقيق هذه الانجازات التي أمنت الاستقرار الاقتصادي للأردن بالرغم من كل هذه الظروف المحيطة.

ربما كان هناك عاملين وحيدين أثرا على نسبة الأرباح: الأول أداء البنك في فلسطين فكانت السنة صعبة جداً علينا في فلسطين وحقت فروع فلسطين خسائر بحوالي (١٥) مليون دينار والثاني التأثيرات الناتجة عن ضعف السوق المالي الذي لم يرى الخير منذ سنة ٢٠٠٨ وبالتالي كان الانعكاس على أداء الشركات المالية صعباً وتحقت لدينا أيضاً خسائر في الشركة المتحدة بحوالي (١٢) مليون دينار وهذا ما كان له التأثير الأكبر على نتائج البنك. لكن بالرغم من كل التحديات القائمة التي نعرفها ويواجهها الأردن كان هناك بعض الإضاءات وبعض الاشراقات: إن كان ما يتعلق بموضوع السياحة فقد كان الأداء ممتاز جداً، وأيضاً ما حصل في قضية البنك العربي وكانت تأثيراته ايجابية على الأقل على المزاج العام، فلا اعتقد أن هناك قيمة لأي محفظة مالية بدون أن يكون للبنك العربي حصة فيها ويكون الوزن الأكبر فيها لسهم البنك العربي، ولا يوجد مدخر أو مستثمر في الأردن أو شركة مالية أو محفظة مالية إلا ودائماً يكون للبنك العربي الوزن الأكبر في تكوينها، فنحن نبارك للبنك العربي للنتائج التي حققها قضائياً بعد جهد ١١ سنة، وإن شاء الله ينتهي من هذا الموضوع نهائياً مع نهاية هذه السنة. وربما بعد أن نجتاز هذه الظروف يتحرك السوق المالي وتعود محركات النمو في الأردن التي نكرتها والتي تتأتى من مصدرين هما الثروة والدخل. وللأسف الثروة في الأردن تقاس بالسوق العقاري والسوق المالي والاثنين لم نر منهما الخير خلال السبع سنوات الأخيرة، والدخول تتآكل مع هذه الإجراءات المتواصلة التي تتم.

واذكركم بأن أحدكم سألني قبل ثلاث سنوات حيث تكلمنا عن الوضع والتراجع الذي وصلت إليه الأمور في الخليج العربي سواء بسبب التورط في اليمن أو انخفاض أسعار الطاقة، وذكرنا بأنه آن الأوان للأردن أن يتهيأ إلى أن عهد المساعدات العربية ربما يكون قد انتهى، وأن الأردن لم يعد على قائمة أولويات دول الخليج، واتهمنا في حينها من بعض الصحافة والصحفيين بأننا نضرب بالودع، وقلنا أن هذا الأمر يستدعي اجراءات استثنائية، وأن صندوق المواجهة المستقبلي سيكون مليء ليس فقط بمتطلبات قاسية جداً بل بمتطلبات جراحية، وبداناً نعاني من هذه المتطلبات وبالتالي وتحت ضغط ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الأقساط المدرسية وارتفاع أسعار الكهرباء وأسعار المياه والمواصلات، الدخول تأكلت والقدرة الشرائية عند المواطن الأردني أصبحت ضعيفة جداً، فلا يوجد استثمار خارجي ولا يوجد استثمار محلي ولا استهلاك من الأفراد ما يجعل الرؤية المستقبلية تكون أوضح وتفاؤلنا أكبر. الوضع صعب وربما سيصعب أكثر، وليس علينا أن نبسط الأمور لكن ما نرجوه أن يتوقف الضغط على موضوع زيادة الإيرادات لأنها وبالنهية أصبحت كلها من جيوب المواطن وعلى حساب المستثمرين وعلى حساب المدخرين. لا بد أن يبدأ الآن التفكير بموضوع ترشيد الإنفاق على الأقل. ونتذكر هنا قول المرحوم الشيخ ابوزنط الذي كان يقول "الأنفاق في الإنفاق" فربما حان الوقت لسد بعض الأنفاق لعدد من مجالات الإنفاق. هذا هو الوضع بشكل عام فالمعيار رقم (٩) غير منهج احتساب الخسائر الاستثمارية والخسائر الائتمانية بحيث أصبح مطلوباً من البنوك أن تقدر الخسارة الائتمانية المتوقعة عند المنح بحيث إذا أردنا منح قرض لمشروع نعتبره نحن أنه تنموي لإقامة مستشفى مثلاً فمطلوب مني أن أقدر المخاطر التي قد تصيب القطاع الصحي وأن هذه المستشفى قد لا تستطيع منافسة مستشفيات أخرى، وعلينا أن نعطيها وزن مخاطر ونأخذ مخصص حتى قبل البدء ببناء المستشفى وهذا الوضع حاصل حالياً. في السابق كان يتم حساب المخصصات حسب تاريخ الحساب وأداؤه أو أسعار الأسهم وتقييمها في السوق المالي، لكن الآن أصبح تاريخ أداء الحساب لا يشكل سوى ١٠% من الوزن اللازم إعطائه للحساب والـ ٩٠% الباقية كلها

اللائحة



أوزان ترجيح مخاطر. ولغاية هذه اللحظة لم يتم وضع معايير من البنك المركزي، ولم يتقدم بأي مقترحات في تحديد طبيعة هذه المعايير بالرغم أننا مطالبون بتطبيق المعيار ابتداء من ٢٠١٨/١/١ فانعكس تطبيق المعيار على ميزانية الربع الأول من هذه السنة وسينعكس أيضاً على ميزانيتها نصف السنوية، وهذا له تأثيرات على حجم المخصصات وعلى حجم الاستثمارات وأيضاً على تقديرات البنوك في المستقبل وفي جاهزيتها ورغبتها وشهيتها لمنح التسهيلات لأنها سوف تتخوف من منح شخص أو مشروع أو قطاع إذا كان جزء من القطاع متعثر ووضع صعب وسوف نتحسب لتعثر هذا الجزء أو ذاك من القطاع فيكون وزن المخاطر كبير ولذلك يتم التحفظ على المنح سواء كان لمستشفيات أو مدارس أو جامعات أو فنادق، وبالتالي قد يكون لهذا المعيار تأثيرات سلبية كبيرة جداً على أداء الاقتصاد الكلي.

أما ما مدى تأثيره على البنك الأردني الكويتي فأننا لم اكتف بما اكتفت به كثير من البنوك بالاعتماد على نموذج مبسط لتقدير المخاطر، بل استقدمنا شركات عالمية (EY) و (Moody's) وطلبنا أن يتم وضع نموذج نعتمد فيه على تقييم الاستثمارات والتسهيلات وحجم المخاطر والأوزان التي نضعها لهذه الحسابات وتأثيراتها على الحسابات الكلية للبنك، وبالتعاون أيضاً مع الأخوة في شركة ديلويت وشركة برايس وتر هاوس. لقد أخذنا الموضوع بمنتهى الجدية، وأخذنا تأثيراته العملية على البنك بعين الاعتبار كما حددتها شركة (Moody's) لنا، وسوف تؤثر بتخفيض الأرباح المدورة بمبلغ (٢٧) مليون دينار، لكن هذا الوضع سيكون عامل مخفف على حجم المخصصات التي سنأخذها في المستقبل لأننا كنا قاسيين على أنفسنا في عملية وضع الأوزان لمخاطر الحسابات الائتمانية، ولذلك نحن في الثلاثة أشهر الأولى بعد تطبيق المعيار كان لدينا زيادة في الأرباح بنسبة ١٧% وارتفعت من (٨٥) إلى (١٠٢) مليون دينار بسبب تخفيف العبء الذي كنا نحمله بسبب المخصصات.

وفيما يتعلق بموضوع المخصصات التي كنا نأخذها في السابق على مجموعة الدحلة والتي هي أكثر من (١٠) شركات، فقد تم في هذه السنة استيفاء كامل المخصصات ولم يعد لدينا أي مخصص إضافي جديد لأي من شركات المجموعة.

لدينا أعباء إضافية تحدثنا فيها السنة الماضية أو التي سبقتها بخصوص القطاع العقاري بشكل عام والذي عانى منه البنك الأردني الكويتي بشكل خاص. هناك (٣) مشاريع كبيرة تحدثنا عنها في السابق هي مشروع البركة مول ومشروع الاندلسية ومشروع منتجع ديبين السياحي، كل هذه المشاريع استولى عليها البنك قانونياً وقضائياً كجزء من عملية التقاضي التي تمت لتحصيل حقوق البنك. وفيما يتعلق بحجم مبيعاتنا في الاندلسية فلا يوجد لدينا حقيقة ما أقدمه لكم بارتياح وبفخر بالرغم من أننا استخدمنا شركة تسويق كبيرة جداً ومعروفة وقامت باعلانات كبيرة جداً في الخليج العربي، ولكن الوضع العام في المنطقة وخاصة ما يتعلق بالقطاع العقاري فهو مازوم ومضغوط سواء في الخليج والأردن. نتأمل أن يتحسن هذا الوضع خلال سنة أو سنتين إذا توقفت قليلاً عملية البناء في الأردن نتيجة التعثر الحاصل في هذا القطاع.

العملية ليست أبيض وأسود ولكن على أساس التحليل الذي ذكرته ربما يكون القطاع العقاري مرشح لأيام أفضل لكننا في موضوع الاندلسية متعثرين في عملية البيع، وبالنسبة للبركة مول هناك من يفاوض لشراء هذا المول وهناك متقدم من دولة خليجية وآخر من الأردن، أما مشروع ديبين الذي تناولته الصحف باجحاف كبير جداً وكأننا استولينا عليه عنوة فنحن أخذناه بحكم قضائي ونأمل أن نقوم بتجهيز المشروع بشكل يمكننا من طرحه للمستثمرين إذا أحبوا اكماله أو شراؤه واعتقد أن المشروع مؤهل لكي يتم بيعه في المستقبل القريب.

وهناك موضوع آخر لم أكن أحب أن اتحدث فيه حتى لا أبدو بنظرة سلبية فأننا اشتم رائحة خروج مستقبلي كبير للاردنيين العاملين في الخارج لأسباب تتعلق بالأوضاع الداخلية والمالية والسياسية القائمة في دول الخليج، واعتقد أنه أصبح هناك صعوبة بالغة للأردني العامل في منطقة الخليج أن يستمر في عمله هناك

عبدالله

عبدالله



نتيجة الضرائب الإضافية وانحسار فرص العمل أو المناكفات السياسية، هناك ضغوط وهذه الضغوط في النهاية ستؤدي إلى تناقص أعداد الأردنيين العاملين في الخارج. لكن أرجو أن يتذكر الأخوة الحضور أنه عندما حدث غزو الكويت كان نذير الشؤم يقول أن خروج الأردنيين والفلسطينيين من الكويت سيؤدي إلى كارثة في الأردن، ولكن في الحقيقة كانت النتيجة العملية لهذا الخروج نهضة وازدهار في الأردن. فقد جاؤوا والحمد لله ومعهم ثرواتهم ومدخراتهم وأصبح هناك نهضة عمرانية ونهضة تجارية، وإذا أردنا أن نكون متفائلين فإن من سيعودون للأردن سيقدمون خدمة للاقتصاد الوطني أسوة بما حصل عام ١٩٩١.

بالنسبة لانخفاض التسهيلات غير العاملة فهذا يسجل لنا وليس علينا. الأرباح المدورة وانخفاضها، فعادة يكون ضمن الأرباح المدورة الأرباح التي ستوزع فمجرد الإعلان عن توزيع الأرباح تنزل من الأرباح المدورة ولذلك الميزانية لا تعكس التوزيعات التي تمت في السنة. الموجودات الضريبية المؤجلة فهي في البنوك تختلف عن الموجودات الضريبية المؤجلة في الشركات وهي متعلقة بالمخصصات التي يأخذها البنك، فالبنك عندما يأخذ المخصص يأخذ وهو مدفوع الضريبة وعندما يسترده تنزل منه الضريبة وطالما يوجد مخصص يوجد موجودات ضريبية مؤجلة لذلك هي عملية إجرائية تتحرك بمدى تحرك التسهيلات والرديات التي يحققها البنك. بالنسبة للمصاريف فلدينا مقارنة تفصيلية عن أداء البنوك ومقارنة معايير الكفاءة وكل المؤشرات المعتمدة عالمياً في تقييم البنوك (سنعمل على نشر هذه المقارنة على موقع البنك إن سمح البنك المركزي) وسوف ترون أننا من البنوك المتميزة في معايير الكفاءة وسامحوني كمقارنة سريعة فلدى البنك الأهلي مصاريف الموظفين (٤٠) مليون ولدينا (٢٠) مليون ونحن بنفس الحجم.

أدأونا في السنة الماضية كان يمكننا من رفع نسبة الأرباح لو اعتمدنا نفس الأسلوب الذي اعتمدته البنوك الأخرى، فعندما كان البنك المركزي يرفع الفوائد تالياً خلال السنة الماضية، كان القطاع المصرفي يعتمد فوراً لرفع الفائدة على التسهيلات ويؤخر العملية على الودائع، نحن وللأمانة ونتيجة للظرف العام طبقنا العكس فكان نرفع فوراً فوائد المودعين ونتردد ببطء في رفع الفائدة على المقرضين، لذلك ترى فروقات في نسب زيادة الفوائد المدينة بالمقارنة مع الفائدة الدائنة، إلا أن الأمر في النهاية سيستقيم إلا إذا تواصل رفع سعر الفائدة والذي هو في الأردن غير مرتبط بقاء بأداء الاقتصاد الأردني أو بنسبة التضخم أو بالتأثير على الاداء الكلي للاقتصاد الوطني بل مرتبط بقرارات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ونحن ندفع ضريبة ارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي وضرورة المحافظة على جاذبية الدينار الأردني من خلال هذا الربط.

ضريبة الدخل تأثيرها على المواطن الأردني وعلى الطبقة الوسطى تأثير كبير وهي إضافة نوعية (سلبية) على مجمل الضغوطات والتي بدأنا بها الكلام بأن القضية لا تؤخذ لوحدها بل (بتأثيرها الكلي التراكمي) مثل ما جرى من رفع اسعار البترول واسعار الكهرباء والمياه وضريبة المبيعات على (١٦٩) سلعة ثم تأتيك ضريبة الدخل، فالوضع سيكون صعب وطالما أن تأثيرها على المواطن المستهلك فيمتد تأثيرها أيضاً على المستثمر وعلى النشاط التجاري وعلى النتائج النهائية والعملية للاقتصاد كله. هذا من جانب والمستثمر حاله من حال المواطن لا تكفيه الأعباء والكلف الإضافية التي زادت عليه وعمليات اغراق الاسواق بمنتجات دول الخليج وخاصة السعودية التي اسعار الطاقة عندهم لا تذكر مع تقديم تسهيلات هائلة للصناعة بحيث أصبحت البضائع السعودية من حيث الجودة ومن حيث الاسعار لا منافس لها، ولم يعد أمام المستثمر الأردني أو الصانع الأردني إلا أن يرفع يديه بالدعاء وأعتقد أن الصناعة الأردنية تدفع ثمنها غالياً.

نأتي إلى ضريبة البنوك التي كان قد تم تخفيضها إلى ٣٠% وكان تأثير ذلك على السوق جيد جداً وكان هناك تخفيضات على كلف التسهيلات، عادوا والغوا كل الاعفاءات التي كانت تأخذها البنوك نتيجة الاستثمارات في السندات وغيرها ثم عادوا ورفعوا الضريبة إلى ٣٥% ويريدون رفعها الآن إلى ٤٠%، أكثر شي مسلي ومضحك في نفس الوقت أن صانع القرار عندما يتحدث في ضريبة البنوك لا يتكلم على أساس أن الضريبة أداة لتشجيع الاستثمار وأداة لتشجيع الادخار، لكن فقط كأداة جباية، ومن منطلق أداة الجباية ينظرون إلى البنوك على أنها مملوكة لهؤلاء العربان وهؤلاء الأجانب "العنوا مهم على ابوهم"،

عبدالله



كيف تريد أن تشجع الاستثمار وتقول للمستثمرين تعالوا للأردن وانت تسريباتك هذا بنك مملوك للسعوديين وهذا للكويتيين وآخر للقطريين.. فلا نحن قادرون على جلب الاستثمار الأجنبي ولا قادرين على توطين الاستثمار الوطني، ومرة أخرى الموجود في صندوق التحديات وصندوق المجابهة للأيام القادمة يحفل بالتحديات فالوضع صعب وإن شاء الله أن لا تقتصر الاجراءات على التفكير فقط في جانب الإيرادات بل يكون هناك تفكير جدي في موضوع ترشيد الانفاق.

بخصوص الشركة المتحدة فهناك أمور لم تكتمل بعد وهناك جدية في الموضوع فإذا ما تم البيع فستعكس على الميزانية أرباح رديات (٨٦٢) ألف دينار، فنحن في وضع رابح رابح، فإذا بعنا نخلص من هذا الهم وإذا لم يتم البيع فعندنا في الميزانية (٨٦٢) ألف دينار ترجع لنا.

وبالنسبة لموضوع بنك القاهرة عمان، فقد تحاشيت الحديث في الموضوع لأنه في كل سنة اغطي هذا الموضوع وأقول اننا دائماً منفتحين على عملية الدمج، وأنا نيابة عن الكويتيين أقول للبنوك ولأصحاب البنوك أننا لا نريد أن نشترككم.. تعالوا انتم اشترونا فقد انتهى عهد الشركات والبنوك الصغيرة ويجب أن يكون هناك أحجام كبيرة جداً وبالتالي نحن منفتحين على أي مجموعة لديها الرغبة بالاندماج أو البيع أو الشراء وهذا الكلام نحن مستمرون فيه سنة بعد سنة دون أن يتحقق شيء يمكن بنتيجته أن آتي لمجلس الإدارة أو للهيئة العامة، لكن أقول لكم إذا كان هناك فرصة سنغتنمها لأن هذا الوضع لا يمكن مجابهته بيد واحدة.

انتم تتحدثون دائماً عن رأسمال البنك وأنه فقط (١٠٠) مليون وأنا أسألك ماذا تستفيد إذا كان رأس المال المكتتب فيه (١٠٠) مليون أو (٢٠٠) مليون الجواب لا شيء، المعمول به والمعمول عليه هو رأس المال التنظيمي، صحيح أن رأسمال بنك القاهرة (١٨٠) مليون لكن حقوق المساهمين لديه (٢٦٠) مليون أما حقوق المساهمين بالبنك الأردني الكويتي فهي (٤٦٨) مليون لذلك سعر سهم بنك القاهرة (١٤٥) قرش وسهمك هنا (٣٥٠) قرش، العملية ليس لها أي نتائج وإن كان هناك نتائج فزيادة رأس المال التنظيمي ستفرض عليك أن تبدأ من جديد اقتطاعات جديدة على المخصصات إن كان لجهة مخصص الاحتياطي الاجباري أو الاحتياطي الاختياري، فنحن مع السنة القادمة أو التي تليها ينتهي المخصص القانوني ولا نضطر لأخذه ويصبح لدينا حرية أكبر في عملية التوزيع مستقبلاً، فمعدل كفاية رأس المال وضرورة مراقبتها بعين بصيرة مهم جداً خاصة وأن تطبيقات المعيار (٩) التي ستمس حقوق المساهمين سيكون لها تأثير كبير، وستجد أن هناك ربما (٧) بنوك أردنية سيكون عندهم نقص في معدل كفاية رأس المال عند تطبيق معيار (٩) بطريقة علمية سليمة وربما أن البنك المركزي سيتقدم مشكوراً بمقترح أن يعطيهم فرصة لمدة سنتين أو ثلاثة حسب كل بنك لكي يبنوا رأسماله، وكلنا نعرف أن قضية زيادات رأس المال من مصادر خارجية من خلال طرح أسهم صعب جداً في هذه الأوقات، ولذلك يجب بناؤه من الداخل. نحن وبحمد الله وفي الوضع الذي نحن فيه وبعد تطبيق المعيار رقم (٩) لن يكون هناك أي تأثير على معدل كفاية رأس المال بنسب قد تمنعنا من توزيع أرباح مستقبلية.

تحدث المساهم السيد محمود سمور متقدماً بالشكر لدولة الرئيس على اجاباته وعلى التوضيحات فيما يتعلق سواء بالاقتصاد الأردني أو تطبيق المعايير وأثرها، واقترح الموافقة على تقرير مجلس الإدارة كما اقترح على الهيئة العامة رفع نسبة التوزيع إلى ٢٥%، وأن القرار خاضع للهيئة العامة وليس خاضع للبنك المركزي أو هيئة الأوراق المالية.

وأجاب دولة الرئيس بأن الأمر ليس بهذه البساطة فلم يعد هناك دور لمجلس الإدارة ولا للهيئة العامة فلا تستطيع تعيين المدقق الخارجي أو عضو في مجلس الإدارة أو موظف تنفيذي أو توزيع الأرباح إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة، وطالما ليس هناك فرق كبير بين ٢٠% و ٢٥%، وحتى نظل محافظين على نسب معدل كفاية رأس المال ونتجاوز متطلبات المعيار رقم (٩) وأمل الموافقة على توزيع الـ ٢٠%.



ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية لعام ٢٠١٧ وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى وتوزيع الأرباح بنسبة ٢٠%. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. انتخاب مدققي حسابات البنك: تحدث دولة الرئيس مبينا أنه كان لدينا في عام ٢٠١٧ شركتين تدقيق حسب متطلبات البنك المركزي (ديلويت أند توش وبريس وتر هاوس كوبرز)، وبانتهاء سنة ٢٠١٧ وهي سنة التدقيق المشترك لتدوير المدقق فإن مجلس الإدارة وبناء على توصية لجنة التدقيق يوصي للهيئة العامة بالموافقة على تعيين السادة بريس وتر هاوس كوبرز (الشريك المسؤول السيد حازم حنا صبابا - إجازة رقم ٨٠٢) كمدينين خارجيين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٨.

تحدث السيد كريم النابلسي مدقق حسابات البنك نيابة عن شركة ديلويت مقدماً الشكر للهيئة العامة ولأعضاء مجلس الإدارة وتحديداً دولة الرئيس على ثقته خلال السنوات الماضية وكان لنا الشرف الكبير بالتعامل مع هذا البنك العريق ونتمنى كل الخير للأخوان في شركة بريس وتر هاوس الأردن في السنوات القادمة.

رد دولة الرئيس أن شركة ديلويت هم مدققي البنك منذ بداياته وكان أداؤهم متميز ولم يكونوا فقط مدققين بالمعنى المتعارف عليه بل كانوا حقيقة مستشارين ماليين أمناء وأمينين لآخر درجات الأمانة، ونأمل أن شركة بريس وتر هاوس أن لن يقلوا أمانة في تقديم الاستشارات. وهنا نسجل كل الشكر والتقدير لمجموعة ديلويت أند توش والأخ كريم النابلسي ومجموعة العاملين معه، والأيام قادمة وهناك مشاريع كثيرة تحتاج لاستشارات وآراء ولن نتوقف عن الاستعانة بهم، والف شكر للأخ كريم.

ثم طلب رئيس الجلسة موافقة الهيئة العامة على تعيين السادة بريس وتر هاوس كوبرز مدققين لحسابات البنك لعام ٢٠١٨ وقد وافقت الهيئة العامة على تعيينهم بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وعقب دولة الرئيس أنه وفي موضوع مهمة المدقق الخارجي بشكل عام فكنا نتمنى أنه بدل أن يركز البنك المركزي على الرغم من كل جهوده المشكورة على فترة نهاية السنة فليديه طول السنة ليدقق كيفما يريد. وكان لدى البنوك هذه السنة مدققان خارجيان اثنان من أهم شركات التدقيق في العالم فهل نشك في تدقيقهم. انا اعتقد أنه أن الألوان للخروج من هذا الروتين ويكون التدقيق على البنوك، أسوة بكل الهيئات الرقابية في العالم، على مدار السنة كلها وفي نهاية السنة يقدم المدقق الخارجي المحترم أوراقه ويعلن نتائجها في هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي يأخذ دوره، أما إذا لم يكن لدى المركزي طاقة أو عدد من الموظفين يكفي لـ (٢١) بنك وبالتالي ننتظر ٣ أو ٤ شهور، فاعتقد أنه ربما هذه رسالة للبنك المركزي ودعوة لتطوير أسلوب عمله في المستقبل.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع معرباً عن شكره وتقديره لمندوب عطوفة مراقب الشركات ومندوب البنك المركزي ومندوب الضمان الاجتماعي الشريك الاستراتيجي للبنك، كما شكر الحضور وبركتهم في هذا الشهر المبارك، وخص بالشكر السيد مسعود حيات لحضوره وتجشمه عناء السفر. وكل سنة وانتم سالمين.

عبد الكريم الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

محمد أبو زياد

مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي

كاتب الجلسة